



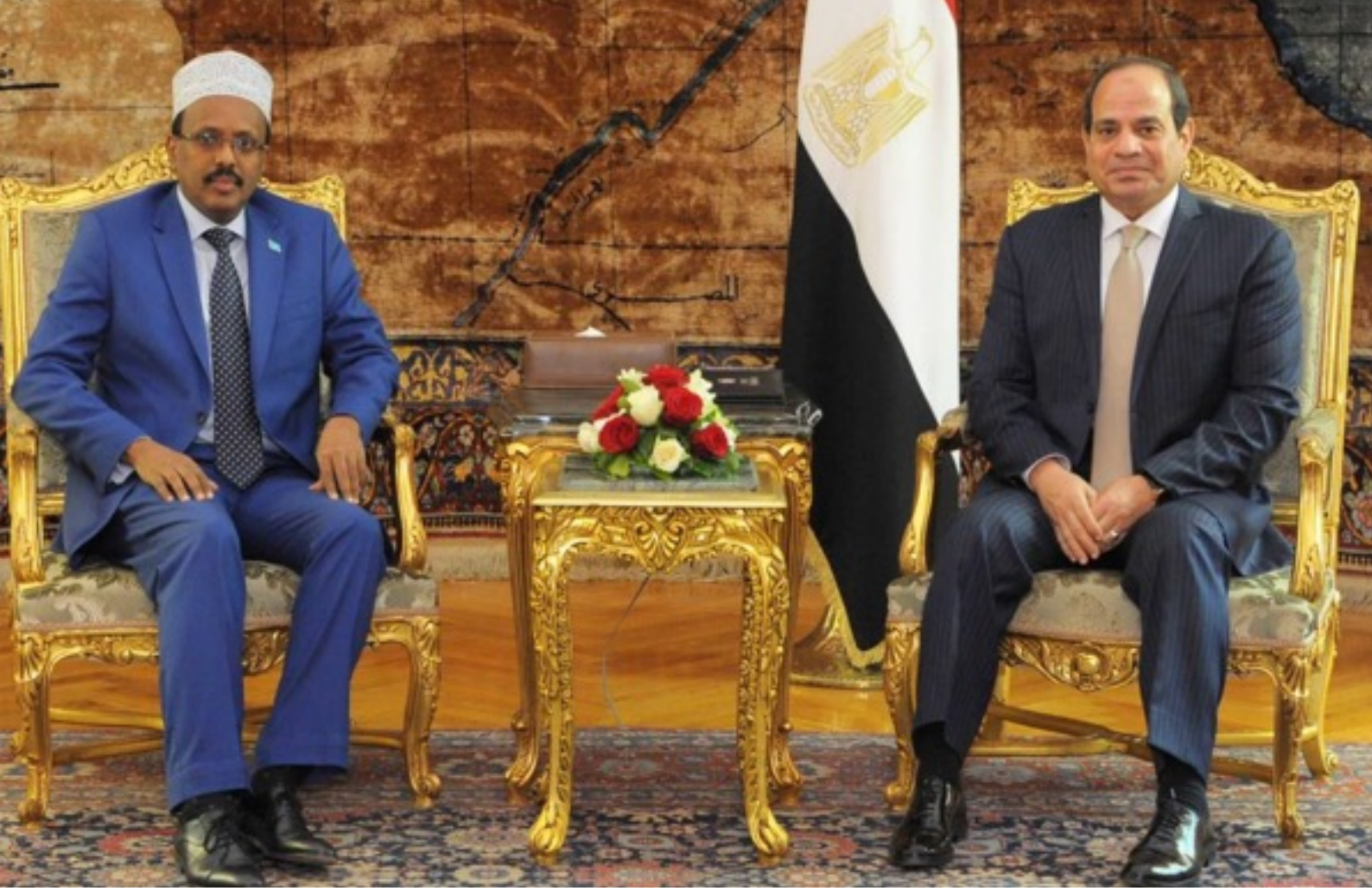
تتويجا لزيارات متبادلة لوفود مصرية وصومالية وآخرها زيارة رئيس البرلمان الصومالي مؤخرا للقاهرة

مشروعات كبرى وفطط استثمارية ضفمت تفتح آفاق التعاون الإقتصادي المصري الصومالي على مصراعيه

التقرير الأسبوعي



القاهرة : صفاء عزب



مقدمة

الكهرباء والإسكان والاستثمار والبتترول وشركات عاملة في قطاعات المواد الغذائية والأدوية والأعلاف الحيوانية ومواد البناء ، ومرورا بزيارة الرئيس الصومالي محمد فرماجو للقاهرة خلال شهر أغسطس الماضي ولقائه بالرئيس السيسي ووصولاً للزيارة التي قام بها رئيس البرلمان الصومالي محمد عثمان جوارى مؤخرا في شهر أكتوبر على رأس وفد في أول زيارة له لمصر وذلك في إطار تنشيط ودعم العلاقات بين البلدين .

وفي هذا الإطار تبدو في الأفق العديد من المشروعات الحالية والمستقبلية التي يمكن التعويل عليها في توطيد التعاون بما يصب في مصلحة الشعبين سواء في مجال الثروة الحيوانية والزراعة أو الاستثمار والتجارة والخدمات ومعها الصناعة أيضا .

بحكم العلاقات الوطيدة بين مصر والصومال تشهد الفترة الحالية حالة من الإنتعاش والتواصل الدافئ والذي يعكس الرغبة المشتركة بين حكومتي البلدين في فتح الآفاق أمام الشعبين بمزيد من الخطط المستقبلية وذلك بطرق أبواب جديدة للتعاون في مجالات شتى ومتعددة ولكنها مرتبطة بالنشاط الإقتصادي في فروعته المتعددة سواء في التجارة أو الزراعة أو الصناعة والخدمات وهو ما يبدو جليا في الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في الحكومتين المصرية والصومالية خاصة في الفترة الاخيرة بداية بمنتدى الأعمال المصري الصومالي الذي أقيم تحت عنوان في قلب مصر في شهر مايو الماضي بالعاصمة الصومالية بحضور وفد مصري كبير تضمن ممثلين من قطاع الاتفاقات والتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة ووزارة



مشروعات الطاقة

لمدينة بدر الصناعية بمصر نهاية عام 2016. ويشير خبراء إلى أنه يمكن الاستفادة بالخبرات المصرية في مجال تأمين التغذية الكهربائية لسد الفجوة بين إنتاج الكهرباء والطلب عليها ومن ثم حل أزمة الكهرباء. ويضاف إلى ذلك إمكانية تقديم الدعم الفني في المجالات التي يحتاجها الجانب الصومالي وفقاً لمتطلبات قطاع الكهرباء على أرض بلاده، كما أن كل إمكانيات قطاع الكهرباء المصري متاحة لخدمة قطاع الكهرباء في الصومال، ويمكن أن يتم التعاون بين مصر والصومال من خلال إيفاد الخبراء المصريين فضلاً عن البرامج التدريبية التي يقدمها القطاع على المستويين الفني والإداري للكوادر الصومالية لتلبية احتياجاتهم وفقاً لمتطلبات قطاع الكهرباء بالصومال.

تعتبر مشروعات الطاقة والمياه على رأس المجالات التي يمكن أن تشهد تطوراً كبيراً بالتعاون بين الطرفين المصري والصومالي خاصة ما يتعلق بمشروعات خلايا الطاقة الشمسية وشبكتها وتكنولوجياتها والدعم الفني المصري للصومال في هذه الخبرات سيما مع تشابه الظروف المناخية للبلدين إضافة إلى التعاون في حل المشكلات الفنية والإدارية في مجال تخطيط وإدارة الموارد المائية وتقديم الخبرات الأكاديمية والبحثية لإدارة وتخطيط الموارد المائية السطحية والجوفية، وكذلك المعامل المركزية لتحليل نوعية المياه والمشروعات التنموية بالصومال على نهري جوبا وشبيلي وتدريب الكوادر الصومالية في مجال تكنولوجيا الاستشعار عن بعد وتحليل البيانات. وهي من المجالات التي حظيت باهتمام وفود صومالية من أرض الصومال أثناء زيارتهم



قطاع البنوك

تدريبية للمصرفيين الصوماليين سواء عبر البنوك الوطنية المصرية «الأهلى، ومصر، والقاهرة» أو بالتعاون مع المعهد المصرفى المصرى . كما أن هناك عرض من بنك مصر للقيام بدور فى استضافة وتدريب أى عدد من المصرفيين الصوماليين، بغرض تعزيز خبراتهم والمساهمة فى تطوير القطاع المصرفى بالصومال . ومن الجدير بالذكر أن الصومال من الدول الأفريقية التى تتمتع بسيولة دولارية جيدة ، ما يتيح الفرصة للبنوك المصرية للاستفادة من نظيرتها الصومالية، فى تعزيز الاعتمادات المستندية التى فتحت بغرض التجارة بين الدولتين، ولبحث إمكانية الحصول على خطوط ائتمان لنفس الغرض .

يعد قطاع البنوك من القطاعات الواعدة التى يمكن التعاون فيها خاصة وأنه لا يوجد بالصومال بنوك تجارية بالمعنى المعروف ويمكن أن تكون هناك فرصة واعدة للتعاون المشترك فى هذا المجال . ويرى خبراء مصريون مصرفيون أن الصومال من الدول الأفريقية الواعدة فى هذا المجال . ووفقا لتصريحات صحفية فإن البنك المركزى المصرى قج أعلن عن أنه يرفعى تنفيذ استراتيجية لدعم وتنشيط التعاملات البنكية بين البلدين وقد تم بالفعل استضافة وفود من المصرفيين ورجال الأعمال الصوماليين ضم ممثلين لبنكى «بريمير» و«دهب شيل»، ومجموعة من رجال الأعمال ونائب السفير الصومالى . وتم الاتفاق المبدئى على تدشين برامج



الزراعة والثروة الحيوانية

الزراعة لمتابعة ما تم من إنجازات في تأسيس المشروع المشترك الخاص بالمزرعة النموذجية المزمع إقامتها على 200 هكتار بعد الانتهاء من تجهيز بنيتها الأساسية بالصومال . وفي إطار التعاون في مجال الزراعة أيضا تم الإتفاق بين البلدين على إعداد خريطة وبائية للثروة الحيوانية في الصومال ، بما يساهم بشكل كبير في معرفة حاجة الجانب الصومالي للأمصال واللقاحات البيطرية وإمداده بها من جانب مصر . إضافة إلى زيادة الفرص التدريبية للمهندسين والباحثين الزراعيين الصوماليين بالمركز المصري الدولي للزراعة ، في كافة المجالات المتعلقة بالإنتاج النباتي والحيواني والسكني، لتنمية قدراتهم في هذه المجالات .

ويأتي كل ذلك في إطار البرتوكول الداعم لزيادة التبادل التجاري بين البلدين وترجمة اللقاءات الرئاسية المشتركة وكذلك تفعيل لما نوقش في قمة الكوميسا والتي تم خلالها الاتفاق على زيادة التبادل التجاري والتعاون بين البلدين .

ويعد مجال الزراعة والثروة الحيوانية من القطاعات الواعدة التي يمكن اعتبارها قاطرة لتنشيط التعاون الاقتصادي بين البلدين خاصة وأن هناك فرصا كبيرة لتعظيم وتنشيط التبادل التجاري خاصة مع شهرة الصومال بمنتجاتها الحيوانية وسمعتها الطيبة بالأسواق المصرية . وفي هذا الإطار تم تفعيل مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة في مصر ووزارة الثروة الحيوانية والمراعي والغابات بالصومال الفيدرالي عام 2015 من خلال توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين لتنظيم عملية تصدير الماشية والجمال الصوماليه الي السوق المصريه بواقع ما يقرب من 5000 رأس شهريا إضافة الى التعاون في مجال الاستزراع السمكي والصيد البحري . وفي هذا الصدد من المخطط أن يتم إنشاء نقط تجميع للصيادين في الصومال و ترتيب لقاءات بينهم وبين الجهات المصرية العاملة في مجال تعبئة وتغليف الأسماك إضافة إلى اقامة خط انتاج وتعبئة أسماك التونة لتعزيز التعاون وتعظيم الاستفادة المشتركة . ووفقا لتصريحات صحافية لمسؤولين مصريين ، تقرر تشكيل لجنة فنية من وزارة



اتفاقات تعاونية

وكذلك اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات الموقع عليها في مايو 1982 ودخلت حيز التنفيذ في إبريل عام 1983 . وفي شهر ديسمبر عام 2016 تم توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد العام للغرف التجارية وغرف التجارة والصناعة والزراعة بأرض الصومال إضافة إلى مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال المعارض الداخلية والخارجية في نفس الوقت .

وتشير معطيات الواقع إلى أن فرص التبادل التجاري بين البلدين كبير. فعلى الجانب المصري فإن هناك فرصا متاحة للتصدير للصومال بشكل كبير في سلع كالأدوية، والملابس، والمنسوجات، ومجال توليد الكهرباء، والمواد والصناعات الغذائية ومواد البناء . كما أن هناك أيضا فرصا كبيرة أمام صادرات الصومال لمصر تتمثل في الماشية والجمال والأسماك . وبالتالي فأمام الشركات المصرية والصومالية فرصة كبيرة للتوسع في التصدير والاستيراد ما بين الشقيقتين العربيتين الإفريقيتين وتعزيز التبادل التجاري بينهما بما يفيد شعبيهما . ووتيسيرا على عمليات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري فمن المقرر أن يتم استعادة وتنشيط خطوط النقل والطيران بين مصر والصومال بالتزامن مع المرتقب من تحركات في البنوك المصرية لتنشيط فتح الحسابات والاعتمادات وتحويل الأموال بما يعزز تعظيم التبادل التجاري .

وبحكم العلاقة الطيبة التي تجمع بين الشعبين فإن هناك مقومات طبيعية تجعل من السهل على رجال الأعمال المصريين التواجد بالسوق الصومالي من خلال وكلاء أعمال نشطاء بما يدعم الاستثمار المصري في الصومال خاصة في ظل وجود مميزات خاصة بالصومال تتعلق بيسر الإجراءات وعدم التعقيدات في التعاملات التجارية .

جدير بالذكر أن حجم التجارة بين مصر والصومال يبلغ حوالي 47 مليون دولار وفقا لإحصائيات عام 2016 منهم 46 مليون دولار صادرات مصرية للصومال حيث تستورد الصومال حوالي 50% من إجمالي وارداتها من الدقيق من مصر وهو يمثل 14% من إجمالي الصادرات المصرية لهم . يليه الأدوية والسكر والمصنوعات السكرية والنشا والخميرة . بينما تمثل اللحوم الحية 81% من إجمالي صادرات الصومال لمصر ومعها الصمغ واللبن والبنور الزيتية . وهي أرقام لا تعبر عن المأمول من التعاون بين الشقيقتين العربيتين الإفريقيتين ولا تعكس العلاقة التاريخية الوطيدة بينهما ، خاصة وأن هناك العديد من الاتفاقات بين البلدين في إطار تعاقدية . فهناك اتفاق تجارة تم التوقيع عليه عام 1978 واتفاق تعاون اقتصادي وقع البلدان عليه عام 1982 .